



العدالة المفقودة

يصدر هذا التقرير بالتزامن مع إطلاق فلم العدالة المفقودة الذي يتناول العدالة الاجتماعية في البحرين من حيث الحظور النظري وغياب التطبيق والتي يجعل منها عدالة مفقودة.

يختزل الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون مفهوم العدالة الاجتماعية في رسالته فيقول:

"العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفيما بينها الذي يتحقق في ظلّه الإزدهار، ومن ثم فعندما نعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين يكون ذلك إعلاءً منا لمبادئ العدالة الاجتماعية

مع الاختلافات الوارد في تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية؛ ثمة تقارب على المستوي الكلي في تحديد السياسات التي تتخذها الدول لتحقيق أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر عدالة وأكثر قدرة على إعادة توزيع الثروة من الإيرادات والدخول وتقليل مؤشرات التمييز والألمساواة بشكل مطرد.

وعندما نزيل الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الإثني، أو الدين أو الثقافة أو العجز نكون قد قطعنا شوطاً بعيداً في النهوض بالعدالة الاجتماعية."

في ضوء ذلك يمكن القول إن مرتكزات العدالة الاجتماعية تتمثل في:

- تعزيز الحقوق والحريات في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- العدل والمساواة بين الناس وإلغاء الفوارق لأي سبب كان.
- التوزيع العادل والمتوازن للثروات والموارد والمكاسب بحيث يكون لكل فرد في المجتمع نصيب منها.
- تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف الامتيازات التي تقدمها الدولة للمواطنين، ونبذ كل أشكال التمييز بين المواطنين.

لذلك تحرص الدول الديمقراطية على أن تتضمن تشريعاتها وقوانينها ما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، إلى جنب هذه التشريعات والقوانين تتخذ الدول إجراءات وتدابير تكفل تحقيق مستوى من العيش الكريم والحرية والعدالة تتحقق بموجبها العدالة الاجتماعية.

في البحرين نصت العديد من التشريعات والقوانين على مبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين ولكن وفي المقابل يلاحظ وبشكل جلي غياب المرتكزات الأساسية التي ترتكز عليها العدالة الاجتماعية، ما يعني الحضور النظري وغياب التطبيق للعدالة الاجتماعية والتي يجعل منها عدالة مفقودة.

كل ما سبق من أدبيات حقوقية وتصريحات تؤكد وجود النصوص الكفيلة بضمان العدالة الاجتماعية في البحرين، ولكن مع وجود هذه القوانين يغيب التطبيق الفعلي والممارسات والإجراءات والتدابير التي تحقق العدالة الاجتماعية.

فعوض أن تعمل الحكومة البحرينية على رعاية الحقوق العامة للمجتمع والأفراد، وإعطاء كل فرد من أفراد المجتمع ما يستحقه من حقوق واستحقاقات، وتوزيع عادل للثروات بين الناس، والمساواة في الفرص، وتوفير الحاجات الرئيسة بشكل عادل، واحترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية ... وغيرها.

نجد أن ممارسات الحكومة البحرينية وتدابيرها تكرر كل ما من شأنه غياب العدالة الاجتماعية وعدم احترام الحقوق والحريات والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والتي تعد مرتكزا أساسيا للعدالة الاجتماعية ما يؤكد ذلك الكثير من المعطيات والمؤشرات منها: انتشار الفقر، والتمييز، والبطالة، وتفاقم المشكلة الإسكانية، وضعف البنية التحتية للكثير من مناطق البحرين، وغيرها



وفي تجسيد لمفهوم العدالة الاجتماعية قال ملك البحرين عام ٢٠٠١ بمناسبة تدشين ميثاق العمل الوطني ما نصه: "وفي ظل هذه الظروف التاريخية يتطلع الشعب بكل ثقة وعزم إلى مستقبل مشرق، ملؤه الحرية والمساواة، وركيزته العدالة والشورى، وقاعدته المشاركة الشعبية لكل فئات الشعب في مسئوليات الحكم"

كما جاء في الفقرة الثانية من ميثاق العمل الوطني من البند أولاً حول أهداف الحكم وأساسه:

"العدل أساس الحكم. والمساواة وسيادة القانون والحرية والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة"

وفي ثانياً: فيما يتعلق بكفالة الحريات الشخصية والمساواة جاء ما نصه: "الحريات الشخصية مكفولة، والمساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص، دعائم أساسية للمجتمع. ويقع على الدولة عبء كفالتها للمواطنين جميعاً، بلا تفرقة. ويأتي ذلك ضمن مبدأ أعم وأشمل، هو مبدأ المساواة بين الناس في الكرامة الإنسانية".

فضلا عن ذلك كفلت المواد ٤ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٦ من دستور البحرين العدالة الاجتماعية بين المواطنين.



ما يعزز ذلك مؤشرات عدة منها على سبيل المثال وجود انتقادات دولية واسعة، فعند قراءة الرسالة التي بعثها ثلاثة من مقرري الأمم المتحدة يتأكد ذلك، والتي قالوا فيها:

"نحن المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد يشرفنا أن نخاطبكم بالصلاحيات الممنوحة لنا بمقتضى قرارات مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٨ و ٣/٢٦ و ٢٠/٢٢، وفي هذا الصدد، نود أن نلفت نظر حكومة سعادتكم إلى المعلومات التي تلقيناها بشأن المزاعم المتعلقة بنماذج التمييز المستمر ضد المواطنين الشيعة وخصوصاً البحارنة والعجم التي تحدث منذ العام ٢٠١١ والتي تقوّض حقوقهم في حرية الدين والتعبير والثقافة. يأخذ هذا التمييز أشكال تدمير أماكن العبادة وغيرها من شواهد تدل على وجود مواطنين شيعة في البلاد، وتهميشهم في الكتب التاريخية للبلاد، ونشر معلومات مضللة بشأن هويتهم الدينية والثقافية من خلال النظام التعليمي والإعلام، بالإضافة إلى استخدام العنف. تأتي هذه المراسلة في أعقاب مراسلات سابقة تم إرسالها من قبل الإجراءات الخاصة بشأن وضع الشيعة في البلاد، وبالخصوص المراسلات المتعلقة بتدمير المساجد الشيعية التي أرسلها المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في ٥ أيار/ مايو ٢٠١١، والمتعلقة بسحب الجنسية التي أرسلها المقرر الخاص المعنيون بحرية الرأي والتعبير، وبحرية التجمع السلمي، وبحرية الدين أو المعتقد، وبالمدافعين عن حقوق الإنسان في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر من العام ٢٠١٢ " يذكر ان الحكومة البحرينية لم ترد على غالبية هذه المراسلات."

كذلك، وما يؤكد عدم توافر الحد الأدنى من مرتكزات العدالة الإجتماعية، التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الأميركية في ١٣ أبريل / نيسان ٢٠١٦ عن حالة حقوق الإنسان في العالم للعام ٢٠١٥، فقد قدم التقرير تقريراً مفصلاً عن حالة حقوق الإنسان في البحرين في حوالي ٤٥ صفحة، توزعت على سبعة أبواب هي:

الباب الأول: احترام كرامة الشخص.

الباب الثاني: احترام الحريات المدنية.

الباب الثالث: حرية المشاركة في العملية السياسية.

الباب الرابع: الفساد وانعدام الشفافية في الحكومة.

الباب الخامس: السلوك الحكومي تجاه تحقيقات المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان.

الباب السادس: التمييز والإساءات المجتمعية والإتجار بالأشخاص.

الباب السابع: حقوق العمال.

يتأكد من خلال عرض التقرير لمعلومات وحقائق وأرقام وحالات مختلفة أن حالة حقوق الإنسان في البحرين متدهورة وأن العدالة الإجتماعية فيما بين المواطنين مفقودة.

أن غياب العدالة الإجتماعية نتج عنه تفاقم ملزمات إجتماعية وحقوقية وسياسية أثرات وبشكل مباشر على حياة الأفراد في البحرين فنتيجة للسياسات الحكومية القائمة على التمييز والتوظيف غير العادل وغياب تعزيز الحقوق والحريات وانتهاك حقوق الإنسان وعدم التوزيع العادل والمتوازن للثروات والموارد وانتشار الظلم والاستبداد... وغيرها من أمور ساهمت في غياب العدالة الإجتماعية.

ففيما يتعلق بالتمييز تكشف الإحصاءات والأرقام عن مشروع طائفي كبير تقوم به السلطة في البحرين من خلال التمييز الطائفي المنظم والممنهج الذي تمارسه بتخطيط محكم في التعيينات في مختلف مفاصل الدولة ووزاراتها، ومؤسساتها، وشركاتها، وإداراتها الحكومية.

لذلك اجهزت الحكومة مشروع تجريم التمييز الذي تقدم به نواب من جمعية الوفاق المعارضة قبل إنتهاء دور انعقاد مجلس النواب في العام ٢٠١٠، في إشارة واضحة لعدم رغبة الحكومة تحقيق العدالة الإجتماعية والإصرار على سياسة التمييز، رغم أن المقترح جاء متناسقاً مع التشريعات البحرينية التي تؤكد مضامين العدالة ومنع التمييز.

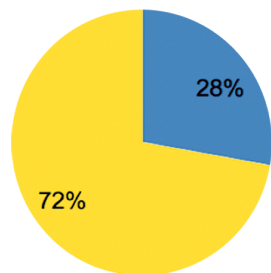
إذ طالب المقترح بإضافة مادة إلى قانون العقوبات تقضي بتجريم التمييز، وأستطاعوا تمريره إلا أنه تم رفضه لاحقاً في العام ٢٠١٢ وهي الفترة التي لم يكن فيها وجود لنواب الوفاق بسبب الإستقالة بعد أحداث فبراير ٢٠١١.

إن تجريم التمييز هو أحد التدابير المهمة التي يمكن من خلالها تحقيق مستوى راقى من العدالة الإجتماعية والذي يعني إيقاف كل أشكال التعديات والتجاوزات والواسطات التي تنخر في الكيانات السياسية ويهدد بتحويلها إلى دول فاشلة، وتجريم التمييز يعني احترام مبدأ تكافؤ الفرص، الذي يضمن وصول الشخص المناسب للمكان المناسب وفق كفاءته ومؤهلاته الذاتية، لا استناداً إلى نسبه وحسبه وقبيلته وطائفته، وهو ما ترفضه السلطة في البحرين.

علي العكس من ذلك يؤكد نهج الحكومة على سياسة التمييز المنهجية، ف فيما يتعلق بالتعيينات في الوظائف العليا في الوزارات السيادية، وتلك التي تتعلق بالأمن، كما في وزارة الداخلية والدفاع والحرس الوطني، وكذلك في وزارة الخارجية فإن التعيينات لم تشمل الشيعة، إذ تشكل نسبتهم في مجموع التعيينات صفر بالمئة صفر٪.

أما السلطة التنفيذية المتمثلة في مجلس الوزراء على سبيل المثال تأتي أبرز التعيينات فيها في ذات السياق منذ سنوات طويلة إذ تشكل نسبة الشيعة ٢٨٪ فقط كلهم من عوائل شيعية موالية للحكم في حين تشكل نسبة السنة ٧٢٪ غالبيتهم من عائلة آل خليفة الحاكمة.

المنصب	العدد	آل خليفة	سني	شيعي
رئيس الوزراء والمجلس الوزاري	18	5	7	6
نواب رئيس الوزراء	5	4	0	1
مستشارو رئيس الوزراء	2	1	1	0
المجموع	25	10	8	7



السلطة التنفيذية

آل خليفة و السنة
الشيعة

وفيما يتعلق بالتعيينات في المناصب الحكوميّة فقد كانت التعيينات أو إعادة التعيين بعد انتهاء انتخابات ٢٠١٤ عبر ٢٨ مرسوماً ملكياً، و٢٤ أمراً ملكياً، إضافة إلى ٣٤ قراراً وزارياً، أفرزت ٣٦٢ منصباً حكومياً، لا يتجاوز مجموع الشيعة من هذه التعيينات والوظائف العليا ١٣,٥% من إجمالي التعيينات.

نوع التعيين	عدد التعيينات	السنة	آل خليفة	الشيعة	نسبة الشيعة
المراسيم الملكية	32	26	3	3	9.4%
الأوامر الملكية	267	213	16	38	14.2%
القرارات الوزارية	63	45	10	8	12.7%
المجموع	362	284	29	49	13.5%



تجدر الإشارة إلى أنه يتم استبعاد المرأة البحرينية من التعيينات في الوظائف العليا، إذ لا تتعدى نسبة حضور المرأة عموماً ١٧٪، وهذه النسبة تنخفض في تعيين المرأة الشيعية، إذ لا تتعدى ٣٪ من مجمل التعيينات، وهذا الأمر الذي ينطبق على المجلس الأعلى للمرأة؛ إذ بلغت مجموع تعيين المرأة الشيعية فيه ٣٥٪ من ستة تعيينات ضمن تشكيلة تضم ١٧ امرأة.

كذلك، وعند استحداث "لجنة تنظيم التعيينات في المناصب العليا في الجهاز الحكومي"، بالقرار ٥ لسنة ٢٠١٤ الصادر عن رئيس الوزراء، كجهة تختص بتنظيم آلية التعيين في المناصب العليا في الحكومة، بحيث يسري اختصاصها على جميع شاغلي المناصب العليا الحكوميّة أو المرشحين لها ممن يصدر بتعيينهم مرسوم أو قرار من رئيس الوزراء، وتشمل وظائف وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين والمدراء ومن في حكمهم؛ نسبة الشيعة في هذه اللجنة جاءت صفر بالمئة، وأما الفريق الفني التابع لهذه اللجنة الذي عين بقرار لاحق، لم يكن بينهم سوى فرد من الطائفة الشيعية.

الشيعة	آل خليفة	السنة	الفريق الفني
0	3	6	9

فيما يتعلق بغياب العدالة في ممارسة الحقوق السياسية والتمثيل العادل بين المواطنين في مجلس النواب الذي لا يتمتع بصلاحيات واسعة قامت السلطة في البحرين قبل الانتخابات النيابية في ٢٠١٤ بإصدار ثلاثة مراسيم ملكية لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بصورة غير عادلة وذلك من خلال تدوير نحو ٣٢ ألف صوت للمعارضة في دوائر الموالاة حتى لا تستفيد منها المعارضة ذات الغالبية الشيعية، لا في حال قاطعت الانتخابات ولا في حال المشاركة.

وأدخلت المراسيم نحو ٩٥ ألف صوت من المحسوبين على الموالاة من السنة وبعض الحاصلين على الجنسية البحرينية حديثاً في الدوائر الانتخابية للمعارضة، الأمر الذي ينتج عنه حصول الشيعة على ١٦ مقعداً بدلاً من ١٨ مقعداً كما في المجالس السابقة، ما يعني أن توزيع الدوائر الانتخابية بعد التعديلات الحاصلة أكثر بعداً عن العدالة بين المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية. الأمر المخالف لمادة ٦ من إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، وللمادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. واللذان تؤكدان على حق الاشتراك في الانتخابات بالاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم، وحق تولي الوظائف العامة على قدم المساواة.

وبالنظر إلى الجدول التالي يتبين عدد مقاعد النواب الشيعة إلى السنة في السلطة التشريعية في مجلسي الشورى المعين والنواب المنتخب، فالبرغم من أن الكتلة الانتخابية لدوائر المعارضة أعلى بكثير من كتلة الموالاة نجد أن نصيب الشيعة من مقاعد مجلس النواب الأربعين هي ١٤ بعد انتخابات ٢٠١٤، وعدد المعينين في مجلس الشورى هو ١٦ ما يعكس عدم المساواة في التمثيل الحقيقي وغياب العدالة في مباشرة الحقوق السياسية.

النسبة	السنة	النسبة	الشيعة	العدد	المناصب
60%	24	40%	16	40 (معينين من قبل الملك)	مجلس الشورى
65%	26	35%	14	40 (انتخاب في دوائر غير عادلة)	مجلس النواب
63%	50	37%	30	80	المجموع

وأما فيما يتعلق بالسلطة القضائية في البحرين فقد وصفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان قبل سنوات العدالة في البحرين بالعدالة الزائفة، فالى جنب التمييز في التعيينات القضائية سابقة الذكر لا يتمتع القضاء في البحرين بالاستقلالية ويفتقر إلى المعايير الدولية الخاصة بالمحاكم العدالة خاصة المحاكم المرتبطة بالأنشطة السياسية وممارسة حرية الرأي والتعبير، كما يلعب القضاء في البحرين دور سلبي فيما يتعلق بحماية الناس من الانتهاكات التي تقع عليهم من قبل المسؤولين الحكوميين أو رجال انفاذ القانون وخاصة تلك المرتبطة بالتعذيب والاستخدام المفرط للقوة والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان الأخرى، هذا الأمر يجعل من القضاء في البحرين أحد أهم العوامل التي تساهم في غياب العدالة الاجتماعية.

وإذا ما استثنيا المناصب القضائية في المحاكم الشرعية التي تعتمد في التعيين على المذهب كشرط للتعين،

فإن المعطى الذي تكشفه الأرقام للتعينات في قطاع القضاء تتجه إلى منحى حاد من التمييز الطائفي وغياب العدالة، على جميع المستويات إذ يشكل الشيعة تسعة بالمائة من مجموع المناصب القضائية ويشكل نسبة الشيعة في غالبية المستويات صفر بالمئة.

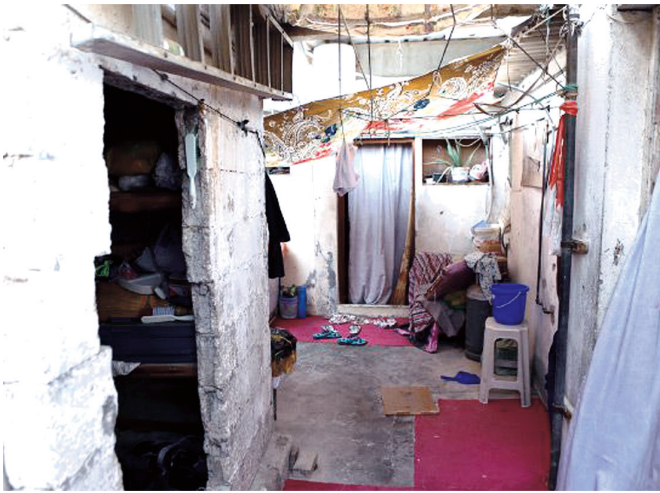
وعند استحدث نيابة الجرائم الإرهابية التي جاءت في سياق الأزمة التي تشهدها البحرين منذ العام ٢٠١١، وتشكلت بأمر ملكي رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٤، أنها من طيف طائفي واحد فقط. هذا التعيين ذا دلالة سياسية إذا تمت قراءته في سياق الأزمة الراهنة، بحيث يعتبر إحياء لقانون أمن الدولة، وهو ما يفسر كون جميع أعضاء هذه النيابة من طائفة واحد، وتبدو الدلالة أشد وضوحا بمعرفة أنها المرة الأولى التي يتم تعيين أعضاء من النيابة العسكرية فيها.



الشعبة	السنة	العدد	الوظيفة
0	12	12	وكيل للنائب العام
0	4	4	رئيس بالمحكمة الكبرى المدنية
0	7	7	وكيل بالمحكمة الكبرى المدنية
0	1	1	قاض بالمحكمة الكبرى المدنية من الفئة (ب)
0	3	3	وكيل لمحكمة التمييز
0	9	9	رئيس بمحكمة الاستئناف العليا المدنية ومحام عام
1	12	13	وكيل بمحكمة الاستئناف العليا المدنية
1	24	25	قاض بمحكمة الاستئناف العليا المدنية ومحام عام
2	14	16	رئيس بالمحكمة الكبرى المدنية ورئيسا للنياحة العامة من الفئة (أ)
2	10	12	وكيل بالمحكمة الكبرى المدنية ورئيسا للنياحة العامة من الفئة (ب)
7	21	28	قاض بالمحكمة الكبرى المدنية من الفئة (أ) ورئيس للنياحة العامة من الفئة (ب)
0	3	3	وكيل بالمحكمة الكبرى المدنية
1	7	8	مستشار مساعد على الدرجة الأولى في هيئة التشريع والافتاء القانوني
0	1	1	محام عام بالنياحة العامة في درجة وكيل محكمة الاستئناف العليا
1	2	3	قاض بمحكمة التمييز
0	9	9	رئيس وأعضاء نيابة الجرائم الارهابية
15	139	154	المجموع
9.7%			النسبة

أما فيما يتعلق بالفقر فبالرغم من أن البحرين تعتبر من الدول النفطية وأحد المراكز المالية إلا أنها لا تخلو من مظاهر الفقر فعشرات الأسر تسكن في بيوت غير قابلة للسكن والكثير منها لا يملك قوت يومه، فيما تواصل السلطات في البحرين تهريبها ورفضها لإصدار إحصاءات رسمية عن حالات الفقر في البحرين، رغم أنها تقول إن هناك نحو 116 ألف أسرة مدرجة على قوائم وزارة العمل والتنمية الإجتماعية، وتتلقى الدعم المالي والضمان الإجتماعي.

في يونيو حزيران من العام ٢٠١٥ تقدم النائب خالد الشاعر إلى وزيرة التنمية الإجتماعية (آنذاك) فائقة الصالح بشأن خط الفقر في البحرين، متسائلاً "لماذا لم يتم تحديد خط الفقر في البحرين حتى الآن"، إلا أنه لم يحصل على أجوبة لأسئلته، علماً بأن آخر تحديد لخط الفقر كان في مارس/ آذار ٢٠١١ عندما كشفت الوزيرة السابقة لوزارة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي عن أن الدراسة التي قامت بها الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لتعريف خط الفقر في مملكة البحرين أشارت إلى أن خط الفقر يتمثل في أن يكون دخل الفرد أقل من سبعين ديناراً، وأقل من ٣٣٧ ديناراً للأسر المكونة من خمسة أفراد. ومنذ ذلك العام ليوماً هذا ارتفعت كلفة الحياة بشكل ملحوظ ما يعني أن هذا الرقم ارتفع كثيراً، إلا أن وزارة التنمية ترفض نشر أي إحصاءات رسمية عن حالات الفقر في البحرين.



ذ تنص المادة ٣٠ الفقرة ب من دستور البحرين على أن "الدولة هي وحدها التي تنشئ قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام، ولا يولى غير المواطنين هذه المهام إلا في حالة الضرورة القصوى، وبالكيفية التي ينظمها القانون."

وهي الأجهزة ذاتها التي يمنع المواطنين الشيعة من توليها ويتم توظيف الأجانب فيها.

أما فيما يتعلق بالبطالة فمن المهم الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل هم من المواطنين الشيعة الذين يمنع توظيفهم في قطاعات حكومية عديدة خاصة الأجهزة الأمنية، إذ يتم توظيف أعداد كبيرة من الأجانب من بلدان مختلفة في الوقت الذي تزداد فيه أعداد العاطلين عن العمل من البحرينيين، مع أن القانون يمنع توظيف غير البحرينيين في مثل هذه الأجهزة.

أما في ما يتعلق بنسبة البطالة في البحرين، تؤكد وزارة العمل أن معدل البطالة هو ٤,١% وذلك في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ هذا المعدل انخفض وفق تصريح وزير العمل السيد جميل بن محمد حميدان من ٣,٨% في ديسمبر ٢٠١٤ الى ٣,٥% في مارس ٢٠١٥، في حين ظل المعدل الفصلي للبطالة في العام ٢٠١٥ عند ٣,٧%

في المقابل كشف تقرير دافوس الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ عن معدلات البطالة في البحرين، هي ٧,٤%، وليست ٣,٨% كما تدعي وزارة العمل البحرينية.

من ناحية أخرى هناك قرابة ٤٧٤ ألف أجنبي يعملون في البحرين وهناك ٢٦ ألف وظيفة يحصل عليها غير البحرينيين سنوياً، الكثير منهم يحظون بوظائف قيادية ورواتب عالية، في الوقت الذي نجد الكثير من البحرينيين من أصحاب المؤهلات العليا يعملون في وظائف دونية والكثير من الجامعيين عاطلون عن العمل.

لذا فإن المعدل الحقيقي للبطالة قد يتجاوز الأرقام المعلن عنها لأن هناك الآلاف من العاطلين الذين اضطروا للعمل في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم، وبالتالي تم تسجيلهم رسمياً في سجلات العاملين في حين أنهم يبحثون عن فرص تتناسب مع مؤهلاتهم الأكاديمية، إذ لا يدخل هؤلاء ضمن احصاءات العاطلين عن العمل.

ففي بيانات رسمية نشرتها صحيفة الوسط البحرينية في أكتوبر من العام ٢٠١٤ تبين أن ٤٢٢٧ بحرينياً يعملون في القطاع الخاص يتقاضون رواتب أقل من ٢٠٠ دينار. وأن نحو ٤١١٥٩ بحرينياً تتراوح رواتبهم بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دينار

وفي الوقت الذي تزداد فيه نسب البطالة بين البحرينيين نجد أن نصيب البحرينيين من الوظائف ٤٠% والأجانب ٦٠% وأن معدل الرواتب العالية هو من نصيب الأجانب.

ومع غياب الاحصاءات الرسمية المتعلقة بالقطاع الحكومي إلا أن بعض المتابعين يؤكدون وجود نسبة كبيرة من الاجانب يعملون في القطاع العام مع تزايد معدل البطالة بين البحرينيين خاصة الاجهزة الامنية وبعض الوزارات كوزارة التربية ووزارة الصحة، إذ يتم توظيف العديد من الأجانب مع وجود الآف من الجامعيين العاطلين عن العمل.

جدول صحيفة الوسط المشار إليه في الصفحة السابقة

المجموع الكلي	عدد الموظفين / Number of Employee						الراتب الأساسي الشهري
	غير بحرينيين / Non-Bahraini			بحرينيون / Bahraini			
Grand Total	المجموع Total	إناث Female	ذكور Male	المجموع Total	إناث Female	ذكور Male	Monthly Basic Salary
338,598	334,371	17,032	317,339	4,227	2,907	1,320	<200
102,495	61,336	7,222	54,114	41,159	12,455	28,704	200-400
28,922	13,831	2,226	11,605	15,091	5,181	9,910	400-600
12,940	6,179	907	5,272	6,761	1,891	4,870	600-800
8,037	3,554	565	2,989	4,483	1,155	3,328	800-1000
6,548	3,035	368	2,667	3,513	857	2,656	1000-1200
4,499	2,060	288	1,772	2,439	550	1,889	1200-1400
3,457	1,504	178	1,326	1,953	360	1,593	1400-1600
2,240	987	112	875	1,253	239	1,014	1600-1800
1,706	784	97	687	922	178	744	1800-2000
1,667	885	81	804	782	143	639	2000-2200
1,302	672	64	608	630	107	523	2200-2400
1,050	572	43	529	478	73	405	2400-2600
780	426	34	392	354	59	295	2600-2800
620	326	23	303	294	30	264	2800-3000
805	459	21	438	346	47	299	3000-3200
501	296	12	284	205	31	174	3200-3400
425	244	7	237	181	26	155	3400-3600
329	197	11	186	132	16	116	3600-3800
293	181	6	175	112	19	93	3800-4000
2,972	1,831	91	1,740	1,141	99	1,042	>4000
520,186	433,730	29,388	404,342	86,456	26,423	60,033	Total / المجموع

<http://www.alwasatnews.com/news/html.926202/>

الشريعة الراغبين في الحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه فيها، هذا الأمر ينعكس على غالبية الوزارات الحكومية ومؤسساتها وإداراتها وشركاتها.

في الختام،

إن انتشار هذه الظلم والإستبداد والتمييز والتهميش والسياسات والإجراءات والتدابير التي تنتهجها الحكومة في البحرين كلها تقوض من تحقيق العدالة الاجتماعية وتجعل منها عدالة مفقودة، ما يجعل من غياب العدالة الاجتماعية في البحرين أحد الأسباب الأساسية للأزمة في البلاد منذ فبراير ٢٠١١، وأن الخطورة العملية لغياب العدالة الاجتماعية واتباع سياسة التمييز والتهميش، وتحديدًا ضد غالبية الشيعة، قد ينجم عنه إرتدادات محفوفة بالمخاطر والأزمات، ما لم تتخذ الدولة خطوات سريعة لمعالجة مظالم التمييز القائمة وغياب العدالة الإجتماعية.

فيما يتعلق بالمشكلة الإسكانية وضمن سياسية التمييز في توفير الخدمات الإسكانية خلال السنوات الماضية، فإنه وبالمقارنة بين محافظتي الجنوبية والشمالية فإن الحكومة لم تنفذ في المحافظة الشمالية ذات الكثافة السكانية العالية سوى سبعة مشاريع إسكانية، وألغت دون مبرر ١٣١٨ بيتاً و١١٨٨ شقة، فيما نفذت في المحافظة الجنوبية ذات الكثافة السكانية الأقل خمسة مشاريع شملت ٩٩٣ بيتاً لأنها من المناطق المواتية للحكم وذات الغالبية السنية.

فيما يتعلق بالملف التعليمي وعلى سبيل المثال شهدت سنة ٢٠١٥ أعلى مستويات التمييز تجاه الشيعة لدى وزارة التربية والتعليم في توزيع البعثات الدراسية؛ فقد تعرض ٣٤% من بين ١٤٦ حالة من الطلبة المتفوقين الشيعة إلى الحرمان، وجرى حرمان ١٢٧ طالبا وطالبة من الدخول في البعثات الدراسية من مجمل عدد الطلبة (٦٣٠) في الأعوام الخمسة الماضية.

كما يطال التمييز باقي الوظائف في المناصب العليا في وزارة التربية والتعليم ك: رتبة المدير، ورؤساء الأقسام في الوزارة، بالإضافة إلى التعيينات في جامعة البحرين أكبر جامعة حكومية، وعرقلة طلبات الطلبة